

ندوة (الجزيرة) حول القمة العربية

المصالحة ستسهم في جعل القمة ناجحة بكل المقاييس ومختلفة عن سابقتها



خادم الحرمين في مؤتمر الكويت الاقتصادي

توقع عدد من السياسيين والاقتصاديين في ندوة تحت قبة (الجزيرة) أن تحقق القمة العربية والمقامة في الدرعة خلال هذا الأسبوع أن تخرج بنتائج إيجابية خصوصاً بعد المصالحة التي تبناها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وما شهدته الأسابيع الماضية من تحركات على المستوى السياسي والدبلوماسي، كما توقعوا أن تكون أمام القمة ملفات كثيرة وخصوصيات متعددة وتحديات والسبب يكمن في نوعية الملفات المطروحة والتحضير الجيد الذي سبقها.

■ أجراء القمة بعد المصالحة التي تبناها خادم الحرمين الشريفين أنور عشقي: هذه القمة أكثر شبيهاً بقمة الخرطوم عام 1967م. تلك القمة جاءت في أعقاب نكسة 67 وهذه القمة تأتي في أعقاب الاعتداء الصهيوني الغاشم على غزة. قمة الخرطوم جاءت في جو من الانقسام العربي والتمزق الفلسطيني بسبب انقسام العرب بين العسكريين الغربي والشرقي، لكن قمة الخرطوم كانت أكثر القمم نجاحاً لأنها حققت نتائج على الساحة وكان من هذه النتائج حرب الاستنزاف والعبور وكانت لها ثمار جيدة لأنها كانت مخطط لها مسبقاً ووضع لها هدف استراتيجي وهو إزالة آثار العدوان. هذه القمة أمامها ملفات كثيرة وخصوصيات متعددة وتحديات وظروف معينة، لا شك أن أبرز هذه الملفات هو المصالحة العربية التي جاءت نتيجة للانقسام الكبير الذي حدث بين الدول العربية التي قسمت إلى دول اعتدال ودول ممانعة. الانقسام الفلسطيني بين حماس في غزة والسلطة في الضفة. هذا الانقسام تبنى لخادم الحرمين الشريفين أنه هو السبب في العدوان الإسرائيلي الذي أسفله هذه الفرصة وبدأ في عودته على غزة. لهذا يبارك خادم الحرمين الشريفين في مؤتمر الكويت الاقتصادي إلى المصالحة وبدأ فيها بداية جيدة إذ جمع رؤساء الدول العربية وأصلح فيما بينهم ومع ذلك فقد خرجت تلك القمة باهتة لأن هناك خلاف حول عدة قضايا

عشقي: القمة أمامها ملفات كثيرة وخصوصيات متعددة وتحديات أبرزها المصالحة العربية



الزعيل عبد الشهباني



د. أسامة فلالي - أستاذ الاقتصاد بجامعة الملك عبدالعزيز



د. خالد الهياسي - أستاذ العلوم السياسية بجامعة الملك عبدالعزيز



د. أنور عشقي - رئيس مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية

فلالي: دول الخليج وإيران يربطهم جوار والجغرافيا تحكم هذه المنطقة

على رأسها المبادرة العربية وهل انتهت أم يجب أن تنتهي أم يتم تجميعها؟ ولكن التماسك الذي وضعه خادم الحرمين بين الدول ظل على ما هو عليه. بعد القمة تكفل خادم الحرمين بالإصلاح بين الدول العربية وتكفلت مصر بالإصلاح بين الفلسطينيين. المملكة بادرت بالاتصالات وكان من أبرزها زيارة الأمير مقرن إلى سورية ثم تلتها زيارة وزير الخارجية. عقدت القمة الرباعية بعد ذلك. كل هذه الخطوات كانت تهيئاً لقمة الدوحة التي يجب أن يتم في جو من المصالحة وأن تكرس وتقر هذه المصالحة. هذا ما نأمل أن يكون في القمة القادمة.

هـ. أسامة فلاني: بالنسبة لهذه القمة ودور المملكة ونقبتها الاقتصادي والسياسي فقد لعبت المملكة دوراً كبيراً في رأب الصدع بين الدول العربية وتم طي كثير من الخلافات وصرح خادم الحرمين الشريفين بأن (المضي دفناه وفتح صفحة جديدة) كل الدول العربية تقريباً متفقة على الاجتماع والخروج بنتائج إيجابية، خاصة في القضايا المحورية وعلى رأسها القضية الفلسطينية التي لم تتزحزح من موقعها مع تغير الحكومات الإسرائيلية وتبدلها.

الحكومة الإسرائيلية القائمة ستكون مقسدة ويرأسها نتنياهو وهو رجل متشدد ووزير الخارجية عزمري متشدد أيضاً. في هذه المحطات تظهر الحكمة السعودية في التعامل مع مثل هذه السياسات. السياسة السعودية تحظى ولله الحمد بقبول في أوروبا وأمريكا ومختلف دول العالم لأنها تقوم على التوسط وعدم التسرع في اتخاذ القرارات، التي جانب دعم هذه السياسة بالجوانب الاقتصادية.

على سبيل المثال في مشروع إعمار غزة بعد الدمار الذي أصبته أسلحة الدمار الإسرائيلي لأن المملكة ستقوم بالدور الأكبر في إعمار غزة.

هـ. خالد الهبسان: هذه القمة استثنائية والسبب يكمن في نوعية الملفات المطروحة والتحضير الجيد الذي سبقها. المصالحة عبارة عن محاولة لخلق وضع عربي جديد يستمر حتى بعد انعقاد القمة. ستكون هذه القمة اختياراً حقيقياً لدى جديده المصالحة العربية وأيضاً ستعكس ما يتم التوصل إليه وما إذا كان الصراع السياسي الذي تم خلال الأشهر التي سبقت القمة قد المر في خلق مناخ سياسي ملائم للعمل الجماعي العربي.

كما نذكر الإضاءة فإن للمملكة دوراً بارزاً وكبيراً في التحضير لهذه القمة وبقيّة الدول العربية وكانت هناك

محاولات للوصول إلى حد أدنى من الاتفاق يرتكز على احترام المصالح العربية العليا وعدم تغليب المصالح الغربية على المصلحة القومية واعتقد أنه لو كان هناك نجاح لهذه القمة فسيكون هذا هو العمود الفقري لهذا النجاح. هناك اتساق على الشواهد العربية ولكن في ما يتعلق بالشواهد القطرية لعلاقات كل دولة مع دولة أخرى لهذا يبقى حقلًا سياسياً وليست عليه إشكالية. الاتفاق يكون فقط على الشواهد وهذا ما حاولت المصالحة العربية هو التركيز عليه.

■ القضية الفلسطينية والخلاف بين نصائبا

هـ. أنور عشقي: لا شك أن الانقسام الفلسطيني ليس بالأمر النجس وهو أمر صعب. السلطة الفلسطينية ترغب في أن تكون هناك معركة مفاوضات بينها وبين إسرائيل. جماعة حماس والمقاومة ترغب في أن تكون هناك مقاومة وضغط عسكري على إسرائيل. جماعة المقاومة تمارس الشرك السياسي أحياناً لأن جماعتها في نونة معينة. القرار في سورية لا يكون حراً.

كذلك تتلقى حماس مساعدات كبيرة من إيران وهي غالباً ما تكون مشروطة لهياً - إن لم تكن مشروطة فعلياً - ولا يمكن أن تقوم بأي دور دون أن تعود إلى إيران. قبل ذلك اجتمعنا مع خليل الحما واجتمعنا مع محمد نزال وفي الحقيقة لهم تصور معين لمفاده أنهم يريدون أن يحكموا في غزة ويريدون ألا يعترفوا بإسرائيل ونهم قناعة أن المقاومة هي السبيل الوحيد لتحرير الأرض.

هذه القضية شائكة. يختلف انصار حماس مع إخوانهم وفي سبيل كسب الرأي العام يطلقون الاتهامات لبعضهم بالعمالة وغير ذلك. عونهم في هذه الفترة قد تسبب حرجاً. ولكن القيادة المصرية ويدعم من المملكة تبذل جهوداً طيباً في رأب الصدع بين الفريقين الفلسطينيين وليس على حساب دولة أخرى سواء سورية أو إيران، إنما لحساب القضية الفلسطينية.

في رأي آخر في هذا الأمر. المصالحة مهما حدثت بين الفريقين الفلسطينيين ستكون مصالحة هشة لأنه كيف يمكن أن تكون دولة منقسمة بينهما أرض إسرائيلية؟ كيف يتم الاتصال بين الدولتين وبينهما جسم عنق؟ إما أن تكون الضفة التي وضعت كي تكون هناك دولتان أن هذه القضية وضعت كي يرض عليهم ألا يكون هناك تطبيع فقط وإنما تكون هناك حميمية مع

إسرائيل حتى يعطوهم الفرصة في أن يسيروا في الأراضي التي فصلتها إسرائيل.

أتوقف عند هذا الجانب لذلك أقول أنه يجب علينا أن نعيد النظر في القضية كياً في هذا الأمر. لم أجد طرحاً إلا ويعارض من كثير، وهو لماذا غزة بعد أن انسحبت منها إسرائيل؟ وطالما أنه لا توجد فيها مستوطنات؟

لماذا لا تؤسس دولة في غزة في البداية؟ هذه الدولة يمكن أن تكون مثل سنغافورة وتكون دولة فلسطينية؟ ويقولون لإسرائيليين أننا لا نعترف به ولا تعترفون به، ولا تطبع معكم ولا تطبعون معنا؟

بذلك تكون قد أخذنا جزءاً من الأرض للدولة الفلسطينية ويمكن أن تتطور هذه الدولة وتحتضن الفلسطينيين الذين في الخارج. الآن هناك طرح آخر وهو الحرب بالانحصار وليس الحرب الاقتصادية. يمكن أن تبني هذه الدولة نفسها وتكون لها مكتسبات ترضى عليها فتميل دائماً إلى التفاوض.

أهل الضفة يمكنكم أن يتفاهموا مع الفلسطينيين ويقالوا ما يريدونه وفي المستقبل يكون ما قد يكون. أما أن تعيش في هذا الجو من الحروب والمخاطر لهذا هو ما تسبب في تخثر الأمة العربية التي لم تقم حتى الآن من الانتفاضات إلى نفسها ونخلت في دوامة لا تفتيح.

وأنا على يقين أن هذه القمة ليست لها خطة إستراتيجية محددة. لا بد أن يكون للقمة خطة إستراتيجية محددة الملامح كي تنجح. لم نسمع بأن هذه القمة لها هدف واضح. لذلك نجد ارتباك في الموضوع. التعامل يتم مع الأمر بنظام الملفات وهو ما يشبه الترقيع وليس الحل الاستراتيجي للواقع كله.

■ ماذا عن قضية إعمار غزة رمزتم شرم الشيخ الأخير؟

أسامة فلاني: في مؤتمر شرم الشيخ تم الاتفاق على أساس أن إعمار إعمار غزة يحتاج إلى أربعة مليارات دولار. المملكة منفردة أسهمت برصيد هذه التكلفة وبقيّة دول العالم أسهمت بالأرباح الثلاثة.

العيب الأكبر وقع على عاتق المملكة وهذا بسبب شعور المملكة أن عليها مسؤولية ورعاية تجاه العالمين العربي والإسلامي من منظور العمروية والإسلام. المليار دولار مبلغ ليس بالقليل، خاصة في ظل الظروف المالية التي يعاني منها العالم أجمع.

دور المملكة في إعادة الأعمار واضح قبل عقد القمة عندما حددت مبلغ مليار دولار لإعادة إعمار غزة. أما كيفية

الأعمار فهناك أصوات تدعو لعدم تسليم الأموال سواء لغزة أو الضفة الغربية، بل تقوم الدول المانحة بالتنفيذ مباشرة.

المملكة التي تساهم بمليار دولار يمكن أن تقوم شركات سعودية لتنفيذ عمليات إعادة الإعمار من مساكن وطرق ومستشفيات ومدارس وغير ذلك. لدينا شركات سعودية على أعلى مستوى. المعونات في العالم كله لا تكون في شكل سيولة وإنما في شكل سلع وخدمات. أتصور أنه قد حان الوقت للمملكة أن تصدق هذا الصدق وذلك عن طريق تنفيذ المشاريع بأموال سعودية وشركات سعودية وعمالة فلسطينية، سواء كانت من غزة أو خارجها. القمة ستؤد على إعادة إعمار غزة وأي دولة القزت بمساهمة معينة عليها أن تقترن بها. الالتزام مطلوب من كل الدول التي قررت تقديم معونة إلى غزة.

■ الاتفاق بين الفلسطينيين مهم جداً لأي خطة باتجاه تحقيق السلام أو إعادة الإعمار أو المراتب التي تصب في مصلحة العرب

خالد الهبسان: أتصور أن الأمر بالنسبة للقضية الفلسطينية يكون من ثلاث زوايا: الأولى هي البعد الاقتصادي وهو دعم جهود الإعمار ومحاولة تخفيض معاناة الفلسطينيين، ليس فقط في غزة ولكن في الضفة أيضاً، لذلك سيكون هناك جهد عربي في هذه القضية كتأكيد للجهود السابقة.

البعد الآخر هو التأكيد على أهمية مبادرة السلام خاصة في ضوء منه سياسة خارجية أمريكية جديدة. هذه نقطة مهمة وأعتقد أن الدول العربية ستحاول استقلال الخريف الجديد أو التطور الجديد في صعيد السياسة الخارجية الأمريكية ودفع المبادرة العربية للسلام وحث إسرائيل على دفع إسرائيل للمضي قدماً في طريق تطبيع هذه المبادرة، خاصة وأنه ستتشكل حكومة إسرائيلية يهودية يمينية وبالثاني أعتقد أن الدول العربية بحاجة إلى ضغط أمريكي كبير على إسرائيل حتى يتم تفعيل المبادرة السعودية.

البعد الثالث سياسي أيضاً ويرتكز على التأكيد على أهمية المصالحة الفلسطينية، وأنه ليس بوسع الدول العربية تقديم أي شيء طالما بقي نصف الفلسطيني متحصراً. تربط بهذا نقطة أخرى هي محاولة التأكيد على أن يكون التدخل في الشأن الفلسطيني بناءً، خاصة من قبل الدول التي لها علاقة خاصة مع حماس، سواء كانت عربية مثل سورية أو إقليمية مثل حماس، وألا

يكون الدعم لحماس يجعلها أكثر ثورية وبالتالي زيادة الفسقة بين الفلسطينيين.

هذا أحد البنود التي كانت مطروحة على جدول أعمال المصالحة العربية وتطرق له البيان الختامي الصادر عن القمة العربية المصغرة التي عقدت في المملكة وكان هناك تأكيد على أهمية وحدة الصف الفلسطيني ودعم جهود المصالحة الفلسطينية وأن البوابة المصرية هي المدخل الرئيسي في هذا الشأن ولا تزال هناك جهود ملحوظة في سبيل تشكيل حكومة وحدة فلسطينية.

الحكمة الجنازية والأمر الصادر بتوقيف الرئيس البشير، ما هو الذي تستطع القمة فعله لتعطيل تطبيق هذا القرار وما هو السيناريو في حال تم القبض على الرئيس البشير؟

أنور عشقي: هناك ثوابت. الدول العربية لا يمكن أن تقف في مواجهة المجتمع الدولي. كذلك لا يمكنها الوقوف في مواجهة القانون الدولي ولكنها تستطيع أن تضغط من هذا العيب لأن القانون الدولي يعتمد على الحقائق فقط ولكن هناك تأثير سياسي. هذا التأثير يأتي من قبل مجلس الأمن الذي يقع دائماً تحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية. الدول العربية لن تقف والمعنى ألا تقف في مواجهة المجتمع الدولي ولا القانون الدولي، ولكن عليها أن تقوم بأمرين:

الأول هو ممارسة الضغط السياسي على الولايات المتحدة كي تؤجل عملية القبض على الرئيس السوداني.

الأمر الآخر هو الضغط على الرئيس السوداني في عدم إصدار إشارات غير صحيحة قد تكثير المجتمع الدولي.

كذلك على الدول العربية أن تعدد النصح للبشير وتساعد على حل هذه القضية، لأنها ليست مجرد لقاء القبض على رئيس دولة وأضنه إلى المحكمة الدولية. هذه القضية سيعقبها خلل آمن داخل السودان وبالتالي سينعكس هذا الخلل على الأمن القومي العربي.

القضية ليست بمنأى عن أي دولة عربية أخرى لأن أمنها القومي سيتعرض للخلل. لهذا فإن مهمة القمة العربية أن تحيط بهذا القرار حتى تستطيع تجميد هذا القرار لتعطي الفرصة للرئيس البشير لحل الإشكالية ولا به للدول العربية أن تبادر بمساعدة السودان للوصول إلى استقرار الأوضاع.

علينا ألا نترك السودان وحده في مواجهة مشاكله. حينما ذهبت في وفد من رابطة العالم الإسلامي إلى السودان لتقصي الحقائق وذهبت إلى دارفور وجدنا أنه لا توجد لديهم أي خطة لحل هذه المشاكل. اتصلت ببنائب الرئيس

السوداني وسألته هل لديكم خطة إستراتيجية لحل هذه المشاكل فأفاد بالنفي.

هذا معناه أننا لا بد أن نساعدكم على وضع الحلول لهذه المشاكل المستعصية وجمع الفرقاء حتى يتمكنوا من إنقاذ هذا البلد الشقيق الذي يمثل ثقلأ عربياً كبيراً في إفريقيا.

■ ما هو دور الدول العربية في تحقيق المصالحة الداخلية في السودان على غرار ما تقوم به في فلسطين والعراق وبقية الدول؟

د. خالد السهباس: اعتقد أن قضية دارفور قد تجاوزت إرادة الدول العربية وتم تدويلها واعتقد أن الوقت اضحي متأخراً كي يكون هناك حل عربي، لأنه صدرت قرارات دولية واعتقد أن القرارات الدولية الخاصة بدارفور بلغت 21 قراراً دولياً آخرها صدور مذكرة الإيقاف الأخيرة.

دور الدول العربية في هذه اللحظة محاولة الوصول إلى مخرج ليس لحل القضية بكاملها إنما لوقف الإجراءات الدولية بحق الرئيس السوداني لأن ذلك سيؤدي إلى إحداث بلبلة بالسودان ومن الممكن أن يصل الأمر إلى مرحلة تقسيم السودان على شاكلة ما يحدث في العراق.

مع ذلك أرى أن القرار الذي ستركز عليه القمة هو محاولة استخدام المادة (16) من نظام المحكمة الجنائية الذي يبيح لمجلس الأمن تأجيل تنفيذ القرار لمدة عام ومن ثم محاولة الوصول إلى تسوية دولية من خلال مجلس الأمن، أو من خلال مؤتمر دولي كما دعت إليه مصر حول قضية دارفور ومن ثم مناقشة الموضوع من كافة أطرافه ومحاولة تهدئة ردة الفعل السودانية والآن يكون هناك موقف مضاد من قبل الحكومة السودانية تجاه المجتمع الدولي لأنها لا تستطيع ذلك.

لذا أتصور أن الخيارات محدودة جداً ولا يمكن العودة إلى المربع الدولي وما تستطيع الدول العربية القيام به هو التعاون مع المجتمع الدولي في سبيل الوصول إلى حل وسط.

■ هل الحال التي وصل إليها السوداني تعبّر عن تقصير من الدول العربية لمساعدة السودان في حل قضاياها؟ هذه قضية داخلية والمادة الثانية من نظام الأمم المتحدة ينص على عدم جواز تدخل الدول في شؤون الدول الأخرى ومهما كان شأن السودان وهو دولة عربية لم يطلب من الجامعة العربية التدخل في شأن دارفور لذلك اعتقد أن الدول العربية ليست مجبرة ولا تستطيع التدخل في الشأن السوداني. لكن حاليماً أرى أن الدور العربي - وإن جاء متأخراً - واعتقد أن جزءاً كبيراً من المسؤولية يقع على عاتق الحكومة السودانية لأنها أهملت الموضوع ولم تحاول الوصول إلى حل وسط بأن تصتوي المناسي التي وقعت وبالتالي أتاحت الفرصة للتدخل الأجنبي وهذا ليس مسؤولية عربية بقدر ما هو مسؤولية سودانية.

■ الاتحاد الجمركي والمسوق العربية المشتركة

د. أسامة فيلالي: للأسف الشديد فالعرب متأخرون جداً في هذا الجانب. فكرة السوق العربية المشتركة بدأت مع إنشاء الجامعة العربية وكان ذلك في عام 1955م. في العام 1955م ظهرت فكرة إنشاء السوق الأوروبية المشتركة. أي بعد العرب بعشر سنوات وظهرت إلى حيز الوجود عام 1958م وتطورت السوق الأوروبية خلال نصف قرن وتحولت إلى الاتحاد الأوروبي.

كل الدول الأوروبية دخلت حالياً تحت مظلة الاتحاد الأوروبي. هذا يشمل حرية الحركة للأفراد والأموال والبضائع في كل الدول الأعضاء. من المفروض أن تتحرك الدول العربية في هذا الموضوع. لنا ما يفوق الستين عاماً ونحن لم نتحرك خطوة واحدة. المفروض أن ننتقل من مرحلة الاتحاد الجمركي إلى السوق العربية المشتركة بناءً على المصالح الاقتصادية البحتة لكل دولة عربية والآن يتم تفضيل دولة على أخرى بأي ميزة من المزايا.

إذا كانت للسعوديين مثلاً أموال يريدون استثمارها في أي دولة عربية ويحققوا أرباح فهذا شأنهم، لأن ذلك يؤدي إلى تشغيل الأيدي العاملة في تلك الدولة ويساعد على زيادة الإنتاج وحل مشكلة التضخم ويحسن من وضع الميزان التجاري وميزان المدفوعات. إذا أيقنت الحكومات العربية واقتنع العرب بضرورة تجاوز مرحلة الاتحاد الجمركي والإسراع في السوق العربية المشتركة والشروع بعد ذلك في تكوين اتحاد اقتصادي عربي من منظور المصالح المشتركة لكل الدول يكون خيراً لهم. كل دولة عربية لها مزايا نسبية مثل البترول ورؤوس الأموال والأسواق.

السوق العربية ملائمة لكثير من المنتجات. الدول المجاورة لنا بها أيدي عاملة رخيصة ومواد خام بأسعار مناسبة وأسواق مفتوحة. أتصور أن فكرة السوق العربية المشتركة

قمة الدوحة استثنائية لمناقشتها قضايا محورية



المشاركون في قمة الجزيرة بالمشورين مواضيع القمة العربية

◆ الهباس: هذه القمة استثنائية والسبب يكمن في نوعية الملفات المطروحة والتحضير الجيد الذي سبقها

ملحة ويجب الإسراع في تكوين الاتحاد الجمركي وتجاوز مرحلته إلى سوق عربية مشتركة لأننا انتظرنا فترة طويلة بدون معنى. التعاون الاقتصادي العربي مهم جداً، وهناك جهود كبيرة تقوم بها الجامعة العربية وهناك مجلس الوحدة العربية الذي يرأسه الدكتور أحمد دويلى وهو من أفضل الاقتصاديين العرب ونشيط جداً في عملية التكتلات العربية. أتصور أن هناك محاولات حثيثة لتحقيق هذا التكتل ونحن الآن في عصر التكتلات الكبيرة.

■ ما هو سبب التأخر من جانب جامعة الدول العربية؟

د. أنور عشقي: في الحقيقة نحن نعلم الدول العربية والسبب هو أن الأمة العربية تواجه تحديات كبيرة ولا بد من مواجهة هذه التحديات ووضع الحلول لهذه الملفات الشائكة في العالم العربي. الأمر الآخر هو أن المنطقة العربية إذا كانت المملكة قد أنجزت اتفاقاً مع بعض الدول العربية حول قضية حرية التبادل التجاري بينها فقد أوقفت بعض الدول العربية التصدير السعودي إليها لأنهم وجدوا أن الصادرات السعودية أصبحت تطفئ على إنتاجهم المحلي فألغت الاتفاق.

هناك أيضاً اتفاقات بيننا وبين بعض دول الجوار مثل اليمن. هذا الاتفاق يسير بشكل جيد. لكن الدول العربية من الصعب أن تلتزم بالاتفاق الجمركي بسهولة، ولكن الحل الأمثل يكون في التكتلات التي أشار إليها الدكتور فيلالي. لدينا تجربة واضحة هي مجلس التعاون الذي أرى أنه تقدم بشكل كبير في هذا المجال. لا بد من وضع الحلول للملفات الشائكة الموجودة في العالم العربي، وأيضاً تتزامن مع ذلك العلاقات الاقتصادية للدول العربية التي ليست كالدول الأوروبية لأن البيئة الاستثمارية في معظم دولنا غير صالحة، فكيف نكون قادرين على القيام باستثمارات داخل بعض الدول العربية إذا لم يكن هناك قانون يحمي؟

إذا كان هناك فساد اقتصادي وفساد إداري وفساد قضائي يصعب علينا أن نتحرك، ولكن مع كل ذلك تطلب المملكة من القطاع الخاص وتبادر إلى التعاون مع الدول العربية في كثير من الاستثمارات الخارجية والتسامح في بعض العمليات الجمركية. لا يمكن أن نفصل الاقتصاد عن السياسة فهما يسيران معاً، ولا بد أن يكون هناك حل لكثير من هذه المشاكل وأولها ضرورة أن توضع حلول داخلية وإصلاح البيئة الاستثمارية. إذا صلحت هذه البيئة تأتي عملية الاتحاد الجمركي.

خالد الهباس: لست متخصصاً في الاقتصاد لكن فكرة السوق العربية المشتركة كما ذكر الدكتور فلالي بدأت مع إنشاء الجامعة العربية عام 1945م. والإنجازات التي تحققت لا تزال محدودة على كافة الأصعدة.

أحد الأسباب لذلك في رأيي هو بطء العمل العربي المشترك سواء على المستوى الاقتصادي أو العسكري أو السياسي. هناك عدم إنجاز عربي. التصدي الآخر الذي أعاق التكامل الاقتصادي العربي هو التركيز بشكل كبير على الجانب الاستراتيجي وخاصة الصراع العربي الإسرائيلي الذي أرى أنه أعاق الكثير من الجهود العربية وشقت الجهد الجماعي للعرب وبالذات في فترة الستينيات والسبعينيات عند إبرام معاهدة كامب ديفيد والتدابير التي تلتها بخروج مصر من الجامعة.

كان هناك خلل في العمل الجماعي العربي. هذا التصدي الاستراتيجي أعاق الالتفات إلى جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية. من الأسباب كذلك اختلاف النظم الاقتصادية العربية وتباين القدرات الاقتصادية بين هذه الدول، وتقسيم الدول العربية إلى دول تملك وأخرى لا تملك، ودول نفطية ودول غير نفطية، ودول غنية وأخرى فقيرة. بغض النظر عن النظم الاقتصادية هناك تشابه في اقتصاديات كثير من الدول العربية وهذا قلل من عملية التكامل. كل دولة لديها بضائع مشتركة وتشابه في الأنشطة الاقتصادية.

■ هل تتوقعون سحب المبادرة العربية في هذه القمة؟

د. أسامة فيلالي: قد لا نستطيع

الحكم على هذا الأمر في هذه اللحظة لعدة اعتبارات منها معرفة مدى التوافق العربي خلال القمة، كذلك علينا أن نعرف مصداقية الدور الأمريكي وجديته في دفع مسيرة السلام للأمام. رغم أن البوادر تشير إلى التركيز على العمل الدبلوماسي على عكس الإدارة السابقة. كذلك لا بد من معرفة كيفية تصريف الإدارة الإسرائيلية الجديدة للأمور السياسية.

وإن كنت اعتقد أن الحكومة القادمة لن تكون بنفس الصورة التي كانت عليها الحكومة السابقة. هذان عاملان يشيران إلى أن المبادرة العربية قد لا تحقّق تقدماً، على الأقل في الفترة القادمة، وينبغي أن نتفكر حتى نحكم بموضوعية في هذا الأمر.

د. أنور عشقي: من الخطأ أن يتم سحب المبادرة العربية دون إيجاد البديل المناسب. لا بد أن تكون هناك رؤية عربية. المبادرة ليست حلاً وإنما هي عبارة عن مبادئ. هذه المبادئ هي الحد الأدنى للمطالب العربية. أي حل ينبغي أن يكون في إطار هذه المبادئ.

المبادرة ليست خارطة طريق وإنما سارت عليها خارطة الطريق. بالنسبة للحكومة الجديدة في إسرائيل أتمنى أن تات الحكومة اليمينية لأن قدر كبيراً من الشعب الإسرائيلي يقف خلف اليمين المتطرف. من الأفضل أن يصل هذا اليمين إلى سدة الحكم حتى يرى الواقع الحقيقي على الأرض.

التصريح الذي أدلى به الرئيس الإسرائيلي أولمرت الذي قال أنه كان يعتقد اعتقادات خاطئة قبل أن يصل إلى الحكم. وكان يظن أنه لا تفاوض في موضوع القدس وينادي الآن بالتفاوض حولها، وكان يعتقد أنه لا يمكن إيجاد دولة فلسطينية وصار الآن يرى حتمية وجودها، وكان يشير إلى أن باراك قدم تفاؤلات كبيرة لم يرض بها العرب ويؤكد الآن على أهمية تقديم هذه التنازلات المؤلمة.

لا بد أن يرى اليمين المتطرف الأمر من زاوية الواقع حتى يغير الشعب الذي يقف خلفهم الآراء التي يتمسكون بها ويقتنع بأهمية السلام وضرورته. كذلك فإن الحكومة اليمينية إما أن تمنع في تطرفها ويحدث خلاف بينها وبين الولايات المتحدة، أو تدفع للسلام. لا بد من التأكيد على أن القضية الفلسطينية لن تنته وأن إسرائيل باطل يجب أن يزول وأن العرب مهما تفاؤلوا الآن فإن أبناءهم في المستقبل سيرفضون وجود جزء إسرائيلي غريب.

الآن نجد أن الولايات المتحدة بدأت تشعر أن إسرائيل لن تتمكن من التفاهم من العرب وأن الأمن الأمريكي في الشرق الأوسط أصبح في خطر لذلك بدأوا في إيجاد البديل لإسرائيل. هذا البديل هو تركيا المقبولة من الدول العربية وهي دولة سنية لها تاريخ مرتبط مع العالم العربي وإسلامية بنفس علماني.

كل هذه الشروط تنطبق على تركيا التي هي في نفس الوقت إحدى دول حلف الأطلسي. هذا يعني إما أن تنصاع إسرائيل أو أن هناك البديل.

■ قضية التسلسل الإيراني في دول المنطقة

د. خالد الهباس: أتصور أن التدخل الإيراني في الشأن الإقليمي من أهم الملفات التي ستناقشها القمة، كما كان محصوراً رئيساً وبارزاً في جهود المصالحة العربية وسبق أن كان هناك تصريح جريء لوزير الخارجية السعودية بعدم السماح لإيران بالتدخل في الشأن الإقليمي بشكل سلبي وأطلق هذا التصريح في أعقاب اجتماعات في القاهرة، بالتالي أتصور أن القمة سوف تناقش هذا الموضوع من كافة الزوايا، وحتى الآن هناك تصور عربي مشترك بدأ يتبلور في أن لكل دولة عربية الحق في تقرير علاقاتها الثنائية والاستراتيجية ولا أحد يمكنه أن يطالب سورية بأن تقطع علاقاتها مع إيران لأن لهما علاقات إستراتيجية منذ الثمانينيات.

المطلوب هو أن يكون هناك احترام للمصالح القومية العربية وعدم تجاوزها أو السماح لإيران بالتدخل للعالم العربي من بوابة خلفية وأن يكون هناك دور إيراني مزايده على الدور العربي في لبنان أو فلسطين أو الخليج. إيران حتى هذه اللحظة لم تقدم أي

أدلة ملموسة حول ثوابها في المنطقة، سواء في الملف النووي الإيراني الذي هو جزء من الأمن القومي الخليجي، وبالتالي يرتبط به استقرار منطقة الخليج العربي، ولم تقدم أي تلميحات لثوابها في ما يتعلق بالشأن العربي بشكل عام من خلال التجاوز على سيادة البحرين مثلاً، ولا تزال تحفل الجزر الإماراتية.

رأينا سورية بعد اجتماع القمة العربية المصغرة تصرّح بأن علاقاتها مع إيران علاقات تاريخية ومهمة، وهذا مؤشر على أن سورية مهما حاولت فسوف تبقى على الدور اللبناني في الشأن اللبناني لأن لها علاقات قوية جداً مع حزب الله. لذلك اعتقد أن هذا من المواضيع التي لن يكون هناك اتفاق تام عليها.

قد يحدث اتفاق على الحد الأدنى وضرورة تعزيز المصالح العربية العليا، لكن مع الإبقاء على العلاقات مع إيران.

■ في حال طرح هذا الأمر من جانب الدول العربية هل تتوقع تقلص الجانب الاقتصادي في هذه الحالة خاصة بعد التراب الأخرى للتصريحات الإيرانية؟

د. أسامة فيلالي: دول الخليج وإيران يربطهم جوار الجغرافيا تحكم هذه المنطقة. إيران ستظل جارة والعرب سيظلون جيرانها. بعض تصريحات إيران إيجابية وبعضها الأخر سلبية.

إذا نظرنا إلى المملكة على سبيل المثال لن نجد أنها قد أصدرت تصريحات قسوة إلى إيران. لذلك على القيادة الإيرانية أن تحكم الجغرافيا في علاقاتها مع الدول العربية. الإسلام يجمعنا مع بعضنا البعض حتى وإن اختلفنا في المذهب، كما نجمعنا مصالح اقتصادية كبيرة جداً.

لكل ذلك يجب أن تكون التصريحات الإيرانية إيجابية وغير متناقضة. هناك تصريحات إيرانية تكون إيجابية تجاه الدول العربية، وفجأة يصدر تصريح ربيع بأن البحرين هي محافظة إيرانية. هذا تناقض. السياسة والدبلوماسية لا تتطلب مثل هذه التناقضات وتقتضي حسن الجوار وتحسين العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية وكل العلاقات بين الدول، وخاصة المجاورة لبعضها البعض.

نحن لا نستطيع أن نمحو إيران من الجغرافيا ولا هي تستطيع ذلك. نحن جيران إلى الأبد، يجب أن نغير النظرة وبدلاً عن أن تكون هناك عدة تصريحات إيرانية ينبغي أن يكون هناك تصريح واحد من جهة مسؤولة وتراعي الجوار والدين والمصالح المشتركة.

نحن نبحث معاً في منظمة الأوبك

نحن شركاء معاً في منظمة الأوبك وقراراتنا متشابهة تقريباً. بترونا في منظمة الخليج الذي يسمونه فارسياً ونسبه عربياً. يجب أن نتعاون على أساس الجوار والعلاقات. المزيد من الاستفزات الإيرانية لن تكون مفيدة. إذا ذكر مسؤول إيراني أن بعض الدول العربية هي محافظات إيرانية فكيف يفكر المسؤول الأول في تلك الدولة؟ سيحاول بتبعية الحال اللجوء إلى دولة عظمى طلباً للحماية ويطلب منهم أن ينشؤوا قاعدة عسكرية حتى يطمئن. هل ترغب إيران في مزيد من القواعد العسكرية الأجنبية في منطقة الخليج؟ إذا تصرف أي مسؤول عربي على النحو الذي ذكرته فسكون تصرفه طبيعياً لأنه يدافع عن نفسه كضعيف.

على قادة إيران أن يتحلوا بالحكمة ويراعوا المصلحة. المملكة العربية السعودية تخطى بالحكمة والحمد لله ولم يسبق أن أصدر أي مسؤول سعودي تصريحاً ضد إيران إلا إذا كان رد فعل. التناقض في التصريحات الإيرانية

يسمى إلى إيران قبل أن يسمي إلى الآخرين، والتصريح أن إيران تحتاج إلى دول الخليج في كثير من الأمور ومن الأفضل لها أن تكسبها.

ما يجمع بيننا وبين إيران من مصالح أكبر مما يفرق بيننا. نحن نحتاج إلى الإنتاج الزراعي الإيراني والخضروات والفواكه التي تأتي من إيران، كذلك بعض المنتجات الصناعية، وهم يحتاجون إلى أن تفتح الأسواق العربية أمام منتجاتهم. نحن سوق مهم في العالم.

■ هل تتوقع أن تكون قضية الجزر الثلاث حاضرة في هذه القمة؟

د. أنور عشقي: القضية ليست قضية الجزر الثلاث. نعرف أن النظام العالمي يراعي التشكيل الخاص بكل دولة. النظام في السابق كان إما اشتراكياً أو رأسمالياً. بريطانيا في عام 1929م ضمت إلى إيران قطاع كبير من العالم العربي هو عربستان. هذا القطاع عربي الأصل وكان الخليج كله عربياً.

أرادت بريطانيا من ذلك خلق دولة إيرانية قوية في مواجهة أي توغل للاتحاد السوفياتي. الآن تغير هذا النظام وأصبح نظام القطب الواحد أو تعدد الأقطاب في المستقبل. طالما أن الوضع كذلك لا بد من تحريك تلك الأرض، مع هذا فإن الدول العربية سكتت عن هذا الأمر حتى لا تثير مشكلة مع جارتنا وصديقتنا إيران.

لا توجد لنا مشاكل مع الشعب الإيراني. اختلاف المذهب ليس مشكلة، ولكن الخلاف يكون عند استخدام الدين. خلافاً مع الإرهابين والمقترفين في استخدام الدين.

الإيرانيون يستخدمون الدين لأغراض سياسية وهذا هو جوهر الخلاف. القيادة الإيرانية وليس الإيرانيين يجب أن تعيد حساباتها، وكما قال الأخوة يجب عليها أن تكون شقيقة وصديقة للدول العربية المجاورة لها وبقية الدول الإسلامية.

لهذا فإن قضية الجزر الثلاث ستناقش لأن الإمارات تطرحها على القمة، الدول العربية كلها تؤيد الإمارات، ولكن تؤجل هذه القضية إلى وقت لاحق. لا نستغرب إذا فتح ملف الجزر في هذه القمة. لكن مع كل هذا لا بد أن توقف التصريحات الإيرانية الشاذة وأن تعيد إيران حساباتها، وتدرك أن في وقلها مع الدول العربية ستكون أقوى مما لو حاولت أن تعيد تكوين إمبراطورية فارسية، لأن هذا مستحيل والعالم يرفضه، والأمة العربية ترفض أن تكون هناك إمبراطورية على حساب أراضيها.

■ ما هو الموقف بعد الرسالة الأخيرة من أرباما لإيران، وما هو المغزى من هذه الرسالة؟

د. خالد الهباس: بخصوص مستقبل المنطقة لا اعتقد أن هناك نظاماً واضح المعالم، لا قبل رسالة أرباما ولا بعدها. ليس هناك غموض حول مستقبل أمن منطقة الخليج. كانت هناك محاولات كثيرة للدول العربية لعقد صفقة بين أمريكا وإيران. الأمور يبدو أنها تسير في هذا الاتجاه، وأن الولايات المتحدة قد أدركت أن إيران قوة إقليمية يجب التعامل معها في كافة الأحوال.

أصغر أن هذا له جوانب سلبية وأخرى سلبية. من الإيجابيات أن التعامل الدبلوماسي مع إيران وتقديم محفزات اقتصادية لها قد يساهم في تهدئة السياسة الإيرانية إقليمياً، ولكن هذا ينبغي ألا يكون على حساب الدول الخليجية.

الولايات المتحدة تعاني من أزمة مالية وإخفاق في العراق وأخر في

أفغانستان وتحتاج إلى التعاون الإيراني في سبيل إيصال الإمدادات العسكرية إلى أفغانستان بعد أن فقدت بعض قواعدها العسكرية في آسيا.

مستقبل الخليج حتى هذه اللحظة غير واضح. في ما يتعلق بالسياسة الإستراتيجية الخليجية أتصور أنه ليست لنا في الخليج إستراتيجية طويلة الأمد للتعاون مع إيران وليست لنا رؤية واضحة للامن في منطقة الخليج، بل نتعامل كما يقولون مع الأحداث الطارئة وليس وفق إستراتيجية واضحة طويلة المدى.

تعاملنا عبارة عن ردود الأفعال وهذا لا يكون إيجابياً. منطقة الخليج العربي من أكثر المناطق غير المستقرة في العالم. السلوك الإقليمي يتميز بالديناميكية والصيوية وبالتالي هناك تسارع في الأحداث.

لذا يجب أن تكون هناك رؤية خليجية واضحة للتعامل ليس فقط مع إيران وإنما مع كل القضايا.

د. أنور عشقي: بخصوص إيران فإن الرأس هو الذي تغير فقط ولكن الجسم ظل كما هو. في أثناء حكم الشاه دعمته الولايات المتحدة الأمريكية ليعمل على ضمان أمن الخليج بالسلاح والعتاد والمال وضمت إليه بعض الأراضي. أراد الشاه في تلك الأيام أن يعيد المجد الفارسي بتمط علماني وقام بعمل احتفال كبير وأحياناً ذكرى الإمبراطور كراش وحاولت الولايات المتحدة أن تثنيه عن ذلك، لأنها تعتبر الخليج كما هو مهم بالنسبة للعالم أجمع.

حاولت الولايات المتحدة أن تثني الشاه ولكنه لم يندفع. صدر كتاب في تلك الفترة اسمه كراش 79 بين السيناريو الذي جهز له الشاه. الولايات المتحدة الأمريكية أزاحت الشاه وغيرت التركيبة الإيرانية.

القادة الإيرانيين الحاليين يريدون إعادة الإمبراطورية الفارسية بتمط شيوعي. الشيوع في إيران تشيع سياسي وليس ديني وليس كما هو لدينا لأننا نقبل كل المذاهب في الحج والعمرة وغير ذلك. الولايات المتحدة تحاول أن تثني إيران عن هذا الأسلوب والعقلية والمنهج.

حاول بوش بالقوة وقبله حاول كلينتون سياسة الاحتواء والآن جاء أوباما بسياسة جديدة يسمونها (القوة الذكية) وتعني استخدام القوة الصلبة (العسكرية) والقوة الناعمة (الدبلوماسية) بطريقة ذكية بحيث تصل إلى هدفك من خلال المناورة بين القوتين. هذا هو ما يقوم به أوباما تجاه إيران التي تنتظر خروج الولايات المتحدة لتحل محلها في العراق.

■ كيف يمكن للعرب أن يحتدوا العراق بعد نية الولايات المتحدة الانسحاب خلال العامين القادمين وما هو الردود السياسي لذلك؟

أنور عشقي: الدول العربية ترفض ذلك وتريد العراق حراً وعربياً ولا يمارس عليه نفوذ لا من الدول العربية ولا من غيران. هذه هي نقطة الخلاف التي بيننا وبين إيران والتي نتلاقى فيها مع دول أوروبية ودول العالم والولايات المتحدة.

أمريكا في سياستها الجديدة تريد أن تخفف من إيقاع المواجهة بسبب الأزمة المالية والاضغوط الإستراتيجية وكثير من العوامل الأخرى. هذه هي السياسة الأمريكية القادمة. لذلك لا بد للدول العربية أن تضع إستراتيجية مستقبل العراق الذي ينادي العرب بالتدخل.

الدول العربية لا تريد التدخل لأنها ترفض أن تجل العراق ساحة صراع بينها وبين إيران والدول الأخرى. لذا لا تريد الدول العربية وفي مقدمتها المملكة أن تقحم نفسها في السياسة الداخلية لأي دولة حتى ولو كانت دولة مجاورة مثل العراق، بل تريد أن تكون هناك دولة عربية واحدة.

في فترة من العراق كانت العراق أن تتحول إلى حرب أهلية ولكن الدول العربية من خلال الجامعة العربية أعادت بناء الفكر القومي داخل العراق وبدأ العراقيون يطالبون بأن تكون العراق عربية، وأعيد الحس العربي إلى العراق ولكن إيران تحاول أن تغير من هذا المسار.

الأمر الثاني هو أن العراقيين يرفضون أن تنتقل المرجعية الشيعية من النجف إلى قم. لذلك بدأ الانحسار

الإيراني في العراق وعلى الدول العربية أن يكون لها وجود معنوي واقتصادي داخل العراق وأن تدعم الحكومة العراقية إن كانت تسير في سبيل وحدة العراق وعرويته.

■ فتح الأسواق العراقية والتجارة البينية بينه وبين الدول العربية؟

د. أسامة فلالي: لا شك أن الإمكانيات الاقتصادية العراقية ولاسيما النفط يمكن أن يلعب دوراً هاماً في استقرار العراق. الاحتياطي العراقي من النفط هو الثاني بعد المملكة. الولايات المتحدة لن تقسحب بصورة كاملة من العراق، والشاهد على ذلك أنها بنت أكبر سفارتها في العالم في العراق.

ستكون هناك قاعدة عسكرية أمريكية كبرى كي تؤمن البترول وإمداداته من العراق والخليج إلى الغرب والولايات المتحدة. لكن في نفس الوقت يحتاج العراق إلى إعادة بناء وإعمار وهذه فرصة للشركات العربية لأن تعمل في هذا المجال. تصدير البترول سيأتي للعراق بأموال ضخمة ستفق في سبيل إعادة الإعمار. ستكون هناك فرص عمل كبيرة للعراقيين والعمالة الوافدة من الدول العربية.

لا شك أن العراق من ناحية العمالة والإمكانيات الاقتصادية والمشروعات الاقتصادية القادمة سيكون منطقة جذب. هذا ستكون له آثار إيجابية على العراق والدول التي تتعامل معه. الظروف السياسية ستلعب دوراً كبيراً. إيران كانت لها الفرصة القارية لكي تضع أقدامها في العراق. هل ستسحب هذه الأقدام أم تستمر أم تتوسع؟ الله وحده أعلم. العرب أمامهم الفرصة للعودة إلى الساحة العراقية كي تدعم التوازن في العراق.

من المعروف أن العراق به ستة وشيعة وهؤلاء كانوا يعيشون مع بعضهم وتعرضوا جميعاً للنظم. لم يكن هناك فرق بين سني وشيعة. كلهم تعرضوا للنظم بدرجات متساوية. نتمنى أن ينجح العرب في جذب العراق ثانية إلى الحضارة العربية مع أنها ستكون مهمة شاقة جداً.

العراقيون عملوا عملاً جباراً خلال السنوات الماضية. على العرب أن ينتهزوا الفرصة الآن، وهناك فرصة كبيرة لأن يعود العراق كما كان في السابق بدون فرق بين شيعة وسني ومسيحي ولا ديني داخل العراق.

المملكة جارة كبيرة للعراق ويمكن أن يأتي من العراق إرهابيون أو مفسلون. كذلك يمكن أن يدخل إلى العراق من المملكة بعض من حملة الفكر الإرهابي. مصلحة العراق والمملكة تكمن في التعاون والمملكة تبذل جهوداً كبيرة كي يعود العراق من جديد وتحقيق رفاهية الشعب العراقي.

■ تأخر الدول العربية في فتح سفارات لها في العراق في ظل الوضع الجديد؟

د. خالد الهباس: الأسباب سياسية وأمنية. من الأسباب أن الدول العربية لم تكن تعترف بالوضع السياسي في العراق وكانت ترى أن العراق مستقل اسمياً ولكنه تحت الاحتلال فعلياً.

في مثل هذا الوضع كان هناك عدم رضى من الدول العربية عن هذه الحالة، إضافة إلى التدخلات بين الحكومة العراقية وبعض الدول الإقليمية وبالذات إيران. لذلك كانت هناك رؤية عربية بأن الحكومة العراقية قائمة على المحاصصة الطائفية ولها علاقات مع إيران وتحت التأثير الإيراني، لا سيما وأن أغلب من استلموا زمام السلطة في العراق كانت لهم ارتباطات مع إيران...

■ وبعضهم له أصول إيرانية نعم، وهذا أحد الأسباب. السبب الثاني في اعتقادي هو الهلجس الأمني وعدم الاستقرار وكانت هناك اختطافات للسفير المصري وقتل مسؤولين. كانت هناك تجاوزات على الدبلوماسيين التابعين للأمم المتحدة أو بعض الدول العربية. السبب الثالث أنه لم تكن هناك إستراتيجية عربية موحدة للتعامل مع العراق.

الآن تكونت رؤية بأن العراق لا ينبغي أن يترك وحيداً ويجب أن تكون هناك علاقات طبيعية بين الدول العربية والعراق وتم فتح عند من السفارات العربية والجزء الباقي في الطريق. اعتقد أن القمة ستناقش هذا الموضوع.

أدار الندوة : فهد المشهوري

متابعة - عبد الله الدماس - تصوير - أحمد قيزان

ضيوف الندوة

الدكتور أنور عشقي رئيس مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية

الدكتور خالد الهباس أستاذ العلوم السياسية بجامعة الملك عبدالعزيز

الدكتور أسامة فلالي أستاذ الاقتصاد بجامعة الملك عبدالعزيز